رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى الدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية

للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الرباط، 28 محرم 1422ه الموافق 23 أبريل 2001م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى المشاركين في الدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، رسالة سامية، هذا نصها:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي مسرتنا أن نتوجه بمناسبة افتتاح الدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في هذه التظاهرة المتميزة، مرحبين بضيوفنا المرموقين ومعبرين لهم عما نوليه من أهمية بالغة للرقابة على الأموال العمومية، اعتبارا للدور الهام الذي تضطلع به أجهزتها في مجالات ترشيد الإنفاق العمومي وعقلنة تدبير الشأن العام وتخليق مرافقه. وهو الأمر الذي يساعد على تعزيز ركائز دولة الحق والقانون وتوسيع نطاق الديمقراطية، وتعميم مبادئ الشفافية والمساءلة وخدمة الصالح العام وكذا دعم اللامركزية وعدم التمركز كأسلوبين حديثين في التسيير الإداري.

إننا، ونحن نتتبع الأنشطة التي تقوم بها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا يسعنا إلا أن نثني على مجهوداتكم الحثيثة والمتواصلة خاصة المتعلقة منها بالتدريب والبحث العلمي، من خلال اللقاءات العلمية والحلقات التدريبية التي ما فتئتم تنظمونها دوريا لفائدة عدد كبير من الأطر العاملة بالأجهزة العضو، مشيدين بالإسهام الفعال للتوصيات والاقتراحات الصادرة عن المجموعة العربية من أجل تمكين الجهات المختصة في البلدان العربية من التعرف على التدابير الواجب اتخاذها لإيلاء أجهزتنا الرقابية العليا، المكانة السامية الجديرة بها وتمكينها من أداء رسالتها على الوجه الأحسن.

ونود أن ننوه بالمكانة المتميزة التي تتبوؤها مجموعتنا العربية التي تجعل منها إحدى أنشط المنظمات الجهوية المتفرعة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا لمراقبة الأموال العمومية، منظمة "انتوساي". وما اجتماعكم اليوم بكثافة بعاصمة المملكة المغربية، إلا دليل قاطع على مدى اهتمام سائر الدول العربية الشقيقة

عدالة
adala.justice.gov.ma

بتدعيم أواصر الأخوة وترسيخ ثقافة النقاش والتحاور وتبادل الخبرات والتجارب ومواصلة البحث عن أنجع السبل وأحدث التقنيات لتطوير أساليب العمل الرقابي ومناهجه.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان المغرب قد خطا خطوات هامة في ميدان المراقبة واتخذ في هذا المجال عدة إجراءات دستورية وقانونية وتنظيمية لتطوير وتفعيل منظومته الرقابية، فإننا قد آلينا على أنفسنا منذ تولينا عرش أسلافنا المنعين، مضاعفة الجهود من أجل ترسيخ مبادئ الشفافية وتحصين العمل الإداري من كل الانحرافات والانزلاقات وتوجيه تصرفات المسؤولين توجيها صحيحا، قوامه الأخلاق الحميدة والمساءلة وخدمة الصالح العام.

وإذا كان مما يبعث على الارتياح، التقدم الذي حققته المراقبة المالية في بلادنا من خلال الدور الذي قام به المجلس الأعلى للحسابات في التحسيس وإثارة الانتباه إلى ضرورة احترام القانون والتقيد بالمساطر والضوابط، وبخاصة من خلال إصداره لعدد كبير من الأحكام في مجالي النظر في حسابات المحاسبين العموميين والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، فإننا نحثه على أن يضاعف من مجهوداته وأن يوجه اهتماما خاصا إلى المساهمة في المبادرات والأعمال المبذولة من أجل تخليق الحياة العامة ومحاربة مختلف أنواع التبذير والرفع من مردودية مختلف المرافق وتقييم المشاريع العمومية، خاصة وأن دستور المملكة قد أناط به مسؤوليات جديدة تتمثل أساسا في بذل المساعدة للبرلمان والحكومة في الميادين التي تدخل في مجال اختصاصاته، جاعلا منه مؤسسة دستورية مستقلة عن الجهازين التشريعي والتنفيذي، وسلطة استشارية محايدة تقدم آراء واقتراحات موضوعية تستنير بها الجهات المعنية في اتخاذ قراراتها وتقويم الاختلالات التي يبرزها المجلس.

وحرصا على تدعيم سياسة اللامركزية التي تنهجها بلادنا فقد نص دستور المملكة على إحداث مجالس جهوية للحسابات، عهد إليها بممارسة الرقابة العليا على حسابات وتسيير الجماعات المحلية والهيئات التابعة لها محليا، على القانون تحديد اختصاصات المجلس والمجالس الجهوية للحسابات وقواعد تنظيمها وطريقة سيرها.

وفي هذا الإطار فإن مشروع مدونة المحاكم المالية المعروض حاليا على أنظار البرلمان، يشكل نقلة نوعية لنظام الرقابة ببلادنا، وذلك من خلال اقتراح مفاهيم جديدة ضمن نظرة مستقبلية ذات بعد شمولي لآليات المراقبة من شأنها أن تجعل من مختلف مكونات المنظومة الرقابية الوطنية وحدة متكاملة ومتناسقة تتكون من محاكم مالية متمثلة في المجلس والمجالس الجهوية للحسابات، ومن هيئات للتفتيش والمراقبة الداخلية، وكل هذه الهيئات تمارس مهامها بشكل يمكن المجلس الأعلى للحسابات من تتبع وتقييم عمل هيئات التفتيش والمراقبة الداخلية وتوظيف نتائج أعمالها في ممارسة مختلف اختصاصاته بوصفه الجهاز الأعلى للرقابة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا من منطلق وحدة انشغالاتنا الأساسية تجاه تدبير الشأن العام داخل الوطن العربي، وكون هدفنا الأسمى هو الدفع بأمتنا إلى مسايرة التطورات المستمرة والمتلاحقة في مختلف الميادين، فإننا ننوه باختيار جمعيتكم العامة للمواضيع التقنية الثلاثة التي تشكل قاعدة صلبة للنقاش والحوار سواء تعلق الأمر بمراقبة الأداء على قطاع الخدمات العمومية أو بمراقبة الهيئات التي تستفيد من الإعانة من طرف الدولة، أو باستعراض تجربة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية في مجال التدقيق الآلي.

ونحن واثقون من أن مناقشتكم لهذه المواضيع انطلاقا من تجاربكم الميدانية ومن التطورات الراهنة في مجال المراقبة، دوليا وإقليميا، ستثمر أفكارا سديدة وستمكن جميع الأجهزة المشاركة من الاطلاع على التطورات الحاصلة في هذه المجلات وبالتالي إبداء وجهات نظرهم حولها.

إننا ننتظر أن تتمخض تحاليلكم ومناقشاتكم عن توصيات واقتراحات من شأنها تطوير الأساليب المتبعة ووضع آليات واتخاذ مبادرات ستمكن بلداننا من مسايرة الدول الأكثر تقدما في مجال تدبير الشأن العام وصيانة الأموال العمومية.

وفقكم الله، وسدد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".